«الشباب» اختتمت برنامجا لتأهيل محكمين كويتيين على المستوى الدولي

الشاهين : أهمية اكتساب «عيال الديرة» للمهارات اللازمة للنجاح

مشعل الشاهين

أنور الشريعان

اختتمت الهيئة العامة للشباب اليوم الاحد برنامج المحكم التجاري الدولي «Kuwaitarbitration» بالتعاون مع مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت لتأهيل محكمين كويتيين على المستوى الدولي.

وقال المدير العام للهيئة الدكتور مشعل الشاهين في كلمة ألقاها بهذه المناسبة إن البرنامج شارك به 56 متدربا حصلوا على شهادات دولية معتمدة بعد اجتيازهم البرنامج.

وأضاف الشاهين أنه تم تدريب المشاركين وفق أسس عمليات التحكيم التجاري الدولي ورفع كفاءتهم وصقل مواهبهم عبر مناهج تدريبية أكاديمية تتيح لهم فرصا وظيفية في مجال التحكيم التجاري الدولي.

وأشار الى أهمية اكتساب الشباب للمهارات اللازمة للنجاح مؤكدا حرص الهيئة على توفير البرامج المتنوعة لاحتضان الطاقات الشبابية وتوجيهها.

وبين أن الهيئة قامت بتأهيل الشباب للعمل في مجال التحكيم التجاري الدولي واكسابهم مهارة إبرام اتفاقيات التحكيم الدولي وكشف الثغرات الى جانب توضيح المبادئ الاساسية لقواعد التحكيم الدولية وتطبيقاتها.

وذكر أن الهيئة تقدم العديد من البرامج التي تؤهل الشباب لمواكبة سوق العمل وتكسبهم المهارات اللازمة وتطور قدراتهم ومن تلك البرامج مشروع «صناع العمل» الذي يهدف إلى توظيف الشباب الكويتي حديثي التخرج من مختلف التخصصات العلمية.

وأفاد بأن الهيئة دأبت على الاهتمام بثروة الكويت البشرية وأخذت على عاتقها تمكين وتمهين الشباب ورعايتهم عبر طرح العديد من البرامج والمشروعات المتاحة لهم مشددة على أهمية استثمار العنصر الشبابي الوطني.

من جانبه قال رئيس قسم الاقتصاد بكلية العلوم الادارية في جامعة الكويت الدكتور أنور الشريعان في كلمة مماثلة إن البرنامج شارك به مجموعة من اساتذة القانون الدولي لتأهيل محكمين كويتيين لخلق فرص عمل دولية للشباب.

وأوضح الشريعان أن مركز التميز في الإدارة بكلية العلوم الادارية يعمل على المساهمة في خدمة الشباب وتأهيلهم لوظائف أفضل من خلال المهارات العديدة التي يحتضنها المركز ويعمل على تطويرها وصقلها.

وأكد أهمية تواجد محكمين كويتيين تجاريين دوليين نظرا لشح المحكمين الكويتيين في الكويت ولخلق فرص عمل للشباب بمراكز التحكيم التجاري الدولي مشيرا الى أن الشباب الكويتي يمتلك القدرة على العمل في أي مجال بكفاءة عالية.

جانب من تكريم المشاركين

خالد الصالح : 640 حالة سرطان ثدي بين النساء في الكويت

جانب من المؤتمر الصحفي

أطلقت الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان «كان» فعاليات حملة التوعية بسرطان الثدي هذا العام تحت عنوان «صحتك تاج» برعاية وزير الصحة الدكتور خالد السعيد وتستمر على مدى شهر اكتوبر الجاري.

ودعا رئيس مجلس إدارة الحملة الدكتور خالد الصالح في المؤتمر الصحفي الذي عقد اليوم الأحد بهذه المناسبة الامهات والنساء عموما للاهتمام بالفحص الدوري الذي أثبتت أهميته للكشف المبكر للاصابة بالورم لافتا الى أن التشخيص المبكر ينقذ الحياة.

وأضاف الصالح أن سرطان الثدي من السرطانات القابلة للشفاء في حال اكتشافه بمراحله الأولى وذلك باستخدام أفضل الوسائل الفعالة وهو فحص الماموغرام في سن الـ40 وما فوق لتجنب أي تأخير في حالة وجود أي تغيرات غير طبيعية لديها.

ولفت الى أن ثقافة الوعي لدى النساء أدت لارتفاع نسب الشفاء لاكثر من 90 في المئة دون الحاجة لإزالة العضو المصاب في أغلب الحالات لدى السيدات المصابات بالمراحل الأولى والتي يحقق فيها العلاج نتائج إيجابية.

وأفاد بأن سرطان الثدي هو الاكثر انتشارا بين السيدات محتلا المركز الأول بعدد الإصابات عالميا والتي بلغت عام 2020 حوالي 2ر3 مليون حالة وفق منظمة الصحة العالمية.

وبين أن هذا العدد يمثل نسبة 2ر24 في المئة من مجموع الأورام لدى النساء في العالم مشيرا إلى أن هذا النوع من السرطانات احتل المركز الأول في الإصابة لدى النساء في دولة الكويت.

وذكر الصالح أنه حسب سجل السرطان بمركز الكويت لمكافحة السرطان لعام 2018 فقد بلغ عدد الإصابات بسرطان الثدي بين الكويتيات وغير الكويتيات 640 حالة إذ بلغت نسبة الإصابة بين الكويتيات 2ر41 في المئة ونسبة 5ر38 في المئة لغير الكويتيات.

ونوه بنتائج دراسة حديثة قامت بها الدكتورة ايمان العوضي والدكتورة اماني الباسمي اشارت الى ارتفاع نسبة الشفاء من 3ر68 في المئة الى 2ر75 في المئة من عام 2000 الى عام 2015.

ولفت الى زيادة عدد الحالات سرطان الثدي من 45 حالة لكل 100 ألف نسمة الى 58 لكل 100 الف نسمة في نفس الفترة مما يستدعي مزيد من الجهد في برامج التوعية والكشف المبكر.

بدورها قالت عضو مجلس الإدارة ومسؤولة الحملة الدكتورة حصة الشاهين خلال المؤتمر إن الشراكة المجتمعية من أهم الوسائل لنشر الوعي الصحي عل أوسع نطاق.

وأضافت الشاهين أن الشراكة مع الجمعية الكويتية التطوعية النسائية لتنمية وخدمة المجتمع على مدى أعوام تعكس أهمية الدور الكبير في دعم الجانب الصحي للمرأة.

وأشارت الى مشاركة الجمعية بعدد من الفعاليات باستخدام سيارة حملة "كان" للتوعية "العيادة المتنقلة" بمشاركة طاقم طبي وإداري لتدريب السيدات على الفحص الذاتي وتوعيتهن بأهم العلامات الأولية لاكتشاف الورم.

ونوهت بالدور الهام للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في دعم الحملة من خلال إقامة عدد من المعارض في المجمعات التجارية والجامعات وغيرها من الأماكن.

ودعت السيدات الى ضرور عمل الفحص الذاتي كل شهر بالإضافة لفحص الماموغرام مرة كل عام.

تتمات

تجديد الثقة

إجراء «المشاورات التقليدية»، التي تسبق تعيين رئيس مجلس الوزراء ، وهي المشاورات التي تستطلع بموجبها القيادة السياسية، وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، وفي مقدمتها رؤساء مجلس الأمة ، ورؤساء الوزارات السابقين، ورؤساء الجماعات السياسية، الذين يرى رئيس الدولة من المفيد ان يستطلع رأيهم، ومن إليهم من اصحاب الرأي السياسي .

في سياق ذي صلة، وردا على التكهنات التي رشحت أسماء بعينها من بين أعضاء مجلس الأمة، لتولي حقائب وزارية في الحكومة المقبلة، نفى النائب د. مبارك الطشة ما تردد عن قبوله التوزير، وقال : «أنفي نفياً قاطعاً قبول الدخول بالتشكيل الوزاري الجديد، لأنني متمسك بالثقة الشعبية التي حظيت بها لتمثيلهم في البرلمان نائباً عن الأمة: لافتا إلى أنه «كالعادة ومع كل تشكيل وزاري جديد، يتم إدخال بعض الأسماء لهدف معين» .

من ناحيتها وضعت النائبة عالية الخالد ثلاثة شروط، حتى تقبل بالمنصب الوزاري، اولها «أن يكون للوزير صلاحيات»، وثانيها «أن يعمل ضمن رؤية وفريق عمل مجلس الوزراء وأعضائه»، وثالثها «أن يكون هذا الوزير مدعوماً لتنفيذ الأجندة ويُحاسب عليها».

وقالت الخالد : هذه الشروط الثلاثة يجب أن تكون موجودة، وكما قلت سابقاً أنا أخدم الكويت بعيوني في أي منصب، وإذا لم تكن الشروط الثلاثة موجودة فلن أقبل بمنصب الوزير، وإلى الآن لا يوجد أي تغيّر على الساحة، فكيف سأقبل بمنصب وزاري؟ إن تغيّرت الأوضاع، فسيكون لكل حادث حديث.

وتدل مؤشرات عديدة على أن ترشيح أسماء من النواب، للانضمام للحكومة الجديدة سيكون مهمة صعبة وشاقة، أمام الرئيس المكلف.

غضبة نيابية

تسهم في حماية أموال الدولة وإرساء الاستقرار وحماية حقوق المواطنين.

وفي هذا الإطار قال النائب ثامر السويط إن من يريد معرفة أهمية مجلس الأمة بإمكانه إجراء عمل صحفي مهني لفهم أثر الديموقراطية الكويتية بإرساء الاستقرار وحماية الشرعية وحقوق المواطنين في البلد.

وقال السويط رداً على «تقرير العربية» هذا رأي خاطئ وغير مهني، وليس خبراً.

من جانبها دعت النائبة الدكتورة جنان بو شهري وزارة الإعلام إلى نشر تقارير تبين أهمية الدستور والديموقراطية ومجلس الأمة.

وقالت: «إن كان للبعض مصالح تفوق مصلحة الكويت، يبقى مجلس الأمة السلطة التي تشرك المواطنين في ادارة الدولة، وتحمي أموال الشعب وتحفظ كرامتهم»، مؤكدة «نفتخر بهذه المؤسسة وحمايتها واجب علينا».

من ناحيته أكد النائب عبدالله المضف أن «التجربة البرلمانية الكويتية مثلت نبراساً للمنطقة، وأن الديموقراطية قادرة على تصحيح مسارها بالكلمة الحرة والطرح الإصلاحي».

وأشار إلى أن «الشعب الذي نهض بهذه البلد وجعل منها نبراساً لدول وشعوب المنطقة، قادر أن يعيدها نموذجاً».

من جانبه وقال النائب د.عبدالكريم الكندري في تغريدة مماثلة إن «كل تجربة لها إيجابيات وسلبيات لكن الجميل أن بعض الأشقاء بدول الجوار يشاركوننا ديمقراطيتنا التي لايرغبون بها على حد قولهم فتجدهم يغضون النظر مجبرين عن ما يحصل لديهم ويمارسون حرية التعبير والانتقاد لتجربتنا الديمقراطية وممارساتنا النيابية ويناقشون قضايانا اليومية معنا بكل أريحية».

وتفاعل النائب د.عبدالعزيز الصقعبي بقوله «إعلام موجه منزوع الإرادة، مقيّد لا يملك النقد أو التعليق على أي حدث في بلده حتى همساً،يعالج عجزه بالتشويه والإساءة للتجارب الديمقراطية حوله!».

واستدرك الصقعبي قائلاً إن «فكرة نجاح النموذج الكويتي في الأمن والاستقرار والتنمية اليوم في ظل الإطار الديمقراطي تؤرقهم وتفشل حملاتهم».

بدوره قال النائب فارس العتيبي، إن «مجلس الأمة هو بيت الشعب ولم يكن يوماً سبباً في تعطيل التنمية بل كان سداً منيعا ضد كل محاولات الفساد».

وأضاف العتيبي: إن المجلس رمز للإصلاح والمحاسبة ومنبر للتعبير عن طموحات وحقوق الشعب الكويتي».

أما النائب فيصل الكندري فقال إن «تشويه صورة المؤسسة التشريعية ووصفها بأنها معطل للتنمية في البلاد هو أمر مرفوض».

وأشار في تغريدة مماثلة إلى أن «مجلس الأمة هو بيت الأمة والأعضاء ممثلين للشعب ودوره رقابي وتشريعي والأمم المتقدمة نمت بديمقراطيتها ومشاركة الشعب ببناء الوطن».

من جهته قال النائب حمد المدلج في تغريدة مماثلة إن «الكويت هي الرائدة في الممارسة الديموقراطية على مستوى المنطقة منذ نشأة الدستور،تقابلها مقاومة مستمرة لوأد مثل هذه الممارسة الراقية، من خلال الاستمرار في محاولة تشويه صورة مؤسسة تشريعية تمثل الشعب وتحمي حقوقهم».

وأضاف «مشكلة أن إرادتك مرهونة لدى آخرين يرغمونك على الكلام والصمت متى ما شاءوا!»

الموسى : «الكهرباء»

وقال الموسى في تصريح صحافي «إن وصول الأحمال الكهربائية إلى رقم قياسي 16180 ميغاواط بدرجة حرارة بلغت 50 درجة سيلزية، يشكل فارقة نوعية تطلبت جهدا استثنائيا قام به العاملون في الوزارة، من خلال عملهم بروح الفريق الواحد في مختلف قطاعات الوزارة الفنية والإدارية والمالية».

وشكر الموسى جهود جميع العاملين، متمنيا لهم دوام التوفيق والسداد.

«التمييز» ترفض

100 دينار لكل منهم.

يذكر أن البذالي الذي فاز في انتخابات مجلس الأمة كان موقوفا في قضية انتخابات فرعية.

موسكو تتراجع

رمضان قاديروف وجّهوا انتقادات لأداء المؤسسة العسكرية على خلفية الانتكاسات التي مُني بها الجيش الروسي في عدد من المناطق، ودعوا إلى استخدام السلاح النووي التكتيكي لحسم الوضع ميدانيا.

وأوضح بيسكوف في تصريحات رداً على سؤال حول تلك الدعوات «إن جميع الأسباب التي تؤدي لاستخدام مثل هذه الأسلحة منصوص عليها وفق بنود العقيدة النووية، ولا يمكن أن يكون هناك اعتبارات أخرى لاستخدامها».

وتنص العقيدة النووية على أن روسيا يمكنها استخدام الأسلحة النووية بشكل استباقي ردا على تهديد مباشر لأمنها القومي وسيادتها وأراضيها. ويحمل هذا المبدأ إشارة إلى أن السلاح النووي لا يمكن استخدامه في مواجهات خارج الأراضي الروسية، لكنه يبقى احتمال استخدامها إذا تم تهديد القوات الروسية بشكل جدي في المناطق التي جرى ضمها حديثاً.

من ناحية أخرى، علق بيسكوف على طلب زيلينسكي للانضمام إلى حلف «الناتو» بشكل عاجل وسريع، وقال «لقد سمعنا تصريحات الرئيس زيلينسكي، كما رأينا ردود فعل مختلفة من «الناتو»، هناك دول تدعم هذا الخيار للانضمام السريع، وهناك دول لا تدعمه... نتابع هذا الأمر ونود أن نذكر أن توجه أوكرانيا لطلب العضوية في «الناتو» كان أحد أسباب بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا». وأشار إلى الأنباء المتداولة حول إمكانية تشكيل تحالفات غربية جديدة لمواجهة روسيا والصين، مشدداً على أن تشكيل تكتلات جديدة لن يسهم بالطبع في الاستقرار ونزع فتيل التوترات على المسرح العالمي.

في الوقت ذاته، سعى الناطق الرئاسي إلى استرضاء الرئيس الشيشاني وقال، إن «حاكم جمهورية الشيشان الروسية، رمضان قاديروف، وشعب الشيشان يساهمون في العملية العسكرية الخاصة بشكل بطولي وفعّال».

من جهة أخرى، نشرت موسكو رسمياً النصوص الكاملة لمعاهدات ضم أربع مناطق جديدة إلى الكيان الروسي، بعد انتهاء استحقاق مصادقة المحكمة الدستورية العليا على «شرعية» عملية الضم ومطابقتها للدستور الروسي. وتم نشر الوثائق الاثنين على المنصة الإلكترونية للوثائق الرسمية، وينتظر أن ينتقل ملف الضم إلى مجلس الدوما «النواب» الذي يتوقع أن يصادق عليه بسرعة وبالإجماع؛ ما يمهّد لمصادقة مجلس الاتحاد «الشيوخ» اليوم الثلاثاء، وهي الخطوة التي تعدّ نهائية لدخول قرارات الضم حيز التنفيذ.

ووفقاً لنصوص المعاهدات الأربع، فإن حدود المناطق الأربع التي تم ضمها إلى روسيا، سوف تحدد بناءً على الوضع «عند تأسيس» كل مناطق و«في يوم انضمامها إلى الاتحاد الروسي». وتترك هذه الصياغة المطاطة الباب مفتوحاً أمام الكرملين للتعامل مع كل منطقة على حدة وفقاً للفهم الذي تنطلق منه لطبيعة الحدود الإدارية لكل إقليم. فهي من جانب تفتح على مواصلة العمليات العسكرية بهدف «تحرير الأراضي الروسية» التي ما زالت تقع تحت السيطرة الأوكرانية، في منطقة دونيتسك، الذي تقر موسكو بحدوده وفقاً لإعلان «الاستقلال» الذي وضعه الانفصاليون منذ العام 2014، وهذا يبرر تأكيد الكرملين قبل يومين أن المعارك سوف تتواصل في هذا الإقليم لحين استكمال «تحرير كل أراضيه»، لكن المفهوم نفسه قد لا ينطبق على زابوروجيا وخيرسون وهما إقليمان أعلنا انفصالاً من جانب واحد عن أوكرانيا وظلت مسألة حدودهما معلقة. البند الثاني المهم في النصوص المعلنة يتعلق بحدود الدولة الروسية الجديدة، وتضع الوثائق «الحدود الحالية» لكل إقليم «مع البلدان الأخرى» كحدود للدولة الروسية.

وتنص الوثائق أيضاً على دخول الأطراف مرحلة انتقالية تستمر حتى الأول من يناير 2026، وسيتم استخدام المرحلة الانتقالية «لحل قضايا الخدمة العسكرية الإلزامية». ويشكل هذا البند محاولة لتهدئة مخاوف سكان الأقاليم من مسارعة موسكو لتجنيد الشبان فيها وزجهم في المعارك الجارية حالياً. وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قد أثار هذه النقطة في إطار تحذيره المناطق الأربع من تداعيات خطوة الانفصال عن أوكرانيا. وفي الوقت ذاته، سوف تستخدم «المرحلة الانتقالية» لحل قضايا دمج المناطق الجديدة في الأنظمة الاقتصادية والمالية والائتمانية والقانونية لروسيا، وكذلك في نظام الهيئات الحكومية.

في مقابل التمهل في تلك القضايا، فإن وثائق الضم التي وقّعها مع الرئيس الروسي قادة الانفصاليين في المناطق الأربع نصت بوضوح على أن التشريعات الروسية وغيرها من الإجراءات القانونية المعيارية تغدو فعالة فوراً في المناطق التي تم ضمها «منذ يوم قبولها في روسيا».

ونصت معاهدتا ضم خيرسون وزابوروجيا على أن القوانين المعيارية السارية حالياً تعد لاغية في حال تعارضت مع دستور روسيا. وهذا الأمر خلافاً للوضع في دونيتسك ولوغانسك، حيث أجرت روسيا عملاً كبيراً خلال السنوات الماضية لجعل قوانينها المحلية تتطابق مع قوانين روسيا. وأكدت المعاهدات، أن «الوثائق الرسمية الحالية لجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك تبقى سارية حتى نهاية الفترة الانتقالية أو اعتماد الإجراءات القانونية الروسية ذات الصلة». كما تواصل «حكومتا دونيتسك ولوغانسك تسيير الأعمال حتى تشكيل مكاتب جديدة للرؤساء المؤقتين للجمهوريتين».

في المقابل، «يجب على حكومتي منطقتي خيرسون وزابوروجيا تشكيل هيئتي حكم مؤقتين وفقاً للقانون الروسي».

الكاظمي : لغة

الحوار الوطني لبناء المشتركات ووضع الحلول، لافتا إلى أن مصلحة العراق تتطلب صياغة حل للأزمة السياسية ويرسخ العدالة.

وصرح رئيس الوزراء العراقي قائلا «لا خيار لنا إلا الحوار منعا لإراقة دماء العراقيين».

وذكر أن الحكومة ورثت اضطرابات وتوترات في العلاقات مع أربيل، وتحملت الكثير من الظروف الصعبة والاتهامات الباطلة.

وكان مصطفى الكاظمي، قد بحث في وقت سابق الاثنين، مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني في أربيل الاعتداءات المتكررة على أراضي العراق.

وأكد الجانبان خلال لقائهما في أربيل ضرورة ألا يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات أو منطلقا لأعمال تهدد دول الجوار.

وكان رئيس الوزراء العراقي ندد السبت باستمرار القصف الإيراني الذي تسبب بأضرار كبيرة شمال العراق، مؤكدا رفض جميع محاولات اتخاذ بلاده كساحة لتصفية الحسابات.

ودعا إلى اتخاذ إجراءات لإيقاف تصرفات إيران العسكرية شمال العراق.

تأتي تصريحات الكاظمي بعدما أعلنت طهران مواصلة عملياتها في كردستان العراق.

وأوضح الحرس الثوري الإيراني مساء الخميس أنه سيواصل هجماته في كردستان العراق ضد المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة الكردية الإيرانية التي تصفها طهران بـ«الإرهابية».

خامنئي : احتجاجات

هذه والاضطرابات تم التخطيط لها» من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل «ومأجوريهم وبعض الإيرانيين الخائنين في الخارج ساعدوهما»، وذلك في تصريحات على هامش حضوره مراسم تخرج طلاب الأكاديميات العسكرية في طهران، وفق موقعه الرسمي.

وشدد على أن هذه الاحتجاجات كانت مزمعة ولم ينظمها «إيرانيون عاديون»، في أول تعليق له على الاضطرابات التي تجتاح البلاد منذ 17 سبتمبر الماضي. وتابع قائلاً إن «بعض الناس تسببوا في انعدام الأمن في الشوارع»، مضيفاً أنه كانت هناك «أعمال شغب» مخطط لها.